النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك

د.صبيحة حسن طعيس
د.سلام حسين علوان
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام الأولين والآخرين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ، وبعد .

إن من يقرأ كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام (سنة ٧٦١ هـ) يجد فيه فكراً نقدياً يستدعي الوقوف عنده ، لذا جاء هذا البحث للتعرف على عقلية ابن هشام النقدية ، وطبيعة المنهج الذي اتبعه في نقده ، وكيفية تعامله مع آراء النحاة ، فعلى هذا قسم هذا البحث على تمهيد ومبحثين ، أما التمهيد فقد تناول النقد بين اللغة والاصطلاح ، وأما المبحثان فالأول منهما خصص لمنهج ابن هشام في النقد ، والثاني كان مخصصاً لمجالات نقده .

ومن الجدير بالذكر أن المسائل التي عرضت في المبحث الثاني هي مسائل إنتقائية ، ولم تكن إحصائية ، ذلك إن إحصاء جميع المسائل التي تعرض فيها ابن هشام لاراء النحاة بالنقد كثيرة ، تحتاج إلى مؤلف برأسه للإحاطة بها جميعاً .

وأخيرا نرجو من الله العلي القدير أن يجعلنا أمناء على خدمة لغة التنزيل العزيز .

التمهيد

النقد بين اللغة والاصطلاح

إذا ما رجعنا إلى معاجم اللغة العربية للتعرف على المعنى اللغوي للنقد ، فأننا نجده يعني " تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها ونقدها ينقدها نقداً أو إنتقاداً ، إذا ميز جيدها من رديئها"[١]

أما دلالة النقد في الاصطلاح فتعني الوقوف على النص سواء اكان نثراً أم شعراً ، للكشف عن مواطن القوة والضعف فيه [٢] ، وهو بهذه الدلالة لا يبعد كثيرا عن معناه اللغوي ،ومع ان النقد كان

[١] لسان العرب مادة (نقد) : ٣/ ٤٢٥

[٢] النقد الأدبي : ١

لدى العرب فطريا ، لكنه كان يقوم على اسس لابد منها للوصول الى الحكم ، ذلك ان النقد مهمة ليست يسيرة ، بل تحتاج الى علم واسع ، وذوق رفيع فضلاً على الإنصاف ، وعلى الناقد الجمع بينهما جميعاً [٣] .

وكان النقد اللغوي يمثل جانباً من جوانب عناية العرب بالعربية ، ووسيلة من وسائل العلماء لبيان قيمتها ومكانتها والحفاظ عليها [٤] فهي لغة القران والحديث ، ذلك لانه كان يبحث في الاسباب التي ادت الى ظهور اللحن وتفشيه في لغة العرب بعد اختلاطهم [٥] بالامم الاخرى ، ويهدف الى ايجاد الاساليب التي يمكن من خلالها وضع ما هو صحيح . وبما ان النحو هو الركن الاساس في اللغة ، فقد اصبح النقد النحوي ابرز جوانب النقد اللغوي ، اذ يدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالحسن والجودة او القبح والرداء ، وصولا الى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم ، ويستند ذلك الحكم على أدلة وحجج مختلفة .

المبحث الأول

منهجه في النقد

إن من يمعن النظر في نقد ابن هشام لاراء النحويين وتوجيهاتهم للمسائل النحوية في كتابه هذا ، يجده قد اتبع في ذلك منهجاً علمياً دقيقاً ، وكانت لهذا المنهج ملامح متعددة ، ومن أبرزها ما يأتي :

١-المصطلحات التي استعملها في نقده :

استعمل ابن هشام في نقده لاراء النحاة مصطلحات لبيان موقفه النقدي من أصحاب تلك الآراء ، غير إن تلك المصطلحات لم تكن ثابتة ، وإنما كانت متعددة ، كما أنها كانت متباينة من حيث القوة والضعف من مسألة إلى أخرى ، ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

أ- مصطلحات القبول والاستحسان :

والمراد بها الألفاظ والعبارات التي استعملها في التعبير عن قبوله واستحسانه لعدد من أراء النحويين وتوجيهاتهم لما يرونه مناسباً أو للمسائل النحوية بصورة عامة ، ومن تلك الألفاظ :

---

[٣] الوساطة بين المتنبي وخصومه : ٤١٣

[٤] النقد اللغوي عند العرب : ٢٤

[٥] النقد عند الغويين : ١٩٣

- **(جيد)**

وقد ذكرها في أثناء تعقيبه على أراء البصريين والكوفيين في حكم المستثنى إذا كان الاستثناء متصلاً والكلام غير موجب ، قائلاً " فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه ، بدل بعض عن البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين ، نحو: (ما فعلوه إلا قليل منهم) (النساء: ٦٦) ، (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) (هود : ٨١) ، (ومن يقنط من رحمه ربه إلا الضالون) (الحجر : ٥٦) ، والنصب عربي جيد "[٦] .

- **(قوي)**

وردت هذه اللفظة في كلامه عن حكم جواب الشرط إذا سبق بماض أو مضارع منفي بـ (لم) إذ قال : " ورفع الجواب المسبوق بماض أو مضارع منفي بـ (لم) قوي "[٧].

وفضلاً على تلك الألفاظ فقد استعمل جملاً أخرى ، منها :

- **(وهو الصحيح)**

وقد ذكر ابن هشام هذه الجملة من مواضيع متعددة من هذا الكتاب[٨] ، ومن ذلك ما جاء في احد تلك المواضيع في كلامه عن الاستثناء في قولهم : (له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد) ، إذ قال : " إن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي : كل من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو الصحيح ، لان الحمل على الأقرب متعين عند التردد "[٩] .

- **(وهو الحق)**

وقد استعملها في أكثر من موضوع عند نقده لاراء النحويين ، فقال وهو يعرض لذكر الأوجه التي تخالف (عل) فيها (فوق): " وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ(من) ، وإنها لا تستعمل مضافة ، كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع ، وهو الحق "[١٠] .

- **(وهو المختار)**

جاءت هذه الجملة في قوله " إذا بني الفعل على إسم غير (ما) التعجبية ، وتضمنت الجملة الثانية ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت ، وذلك نحو : (زيدٌ

---

[٦] أوضح المسالك : ٦٢/٢

[٧] المصدر نفسه : ١٩٠/٣

[٨] ينظر : المصدر نفسه

[٩] المصدر نفسه : ٢/ ٦٩

[١٠] المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٢

قام وعمرو أكرمته لأجله) ، أو (فعمرا أكرمته) ، .... فإن لم يكن في الثانية ضمير للأولى ولم يعطف بالفاء ، فالأخفش والسيراني يمنعان النصب ، وهو المختار ، والفارسي وجماعة يجيزونه " [١١] .

- **(وهذا أولى)**

وردت هذه الجملة في كلامه عن المواضيع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً ، إذ قال " ومن ذلك قولهم (مَنْ أنت زيد ؟) أي : مذكورك زيد ، وهذا أولى من تقدير سيبويه (كلامك زيد)"[١٢]

- **(وإلى هذا أذهب)**

وقد استعمل هذه الجملة في إثناء ذكره لرأي الرماني والعكبري في (سوى) قائلاً " وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً ، والى هذا أذهب " [١٣] .

ب- مصطلحات الرفض والتضعيف :

وإلى جانب مصطلحات القبول والاستحسان نجده يستعمل طائفة من الألفاظ والجمل يعبر بها عن رفضه أو تضعيفه لاراء النحاة التي تعرض لها بالنقد ، ومن هذه الألفاظ :

- **(سهو)**

استعملها في نقده لرأي ابن مالك في إن اسم الفاعل في قولنا : (يا طالعاً جبلاً) قد عمل لاعتماده على حرف النداء ، إذ قال : " وقول ابن مالك إنه اعتمد على حرف النداء سهو ، لأنه مختص بالاسم ، فكيف يكون مقرباً من الفعل ؟ " [١٤] .

- **(خطأ)**

وردت هذه اللفظة في قوله : " وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل جاز فتحه على انه ركب معها قبل مجيء (لا) مثل (خمسة عشر) ونصبه مراعاة لمحل النكرة ، (ألا ماء بارداً عندنا) ، لأنه يوصف بالأس ماذا وصف ، والقول بأنه توكيد خطأ " [١٥] .

- **(غلط)**

وهي أحدى الالفاظ التي استعملها في مواضيع متعددة من كتابه هذا ، فقد قال في موضع من تلك المواضع وهو يتكلم عن احد الشروط التي يجب توفرها في الجملة التي تقع حالاً : " أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال وغلَط منْ اعرب (سيهدين) من قوله تعالى : إني ذاهب الى

---

[١١] المصدر نفسه : ٢ / ١٢
[١٢] المصدر نفسه: ١٥٤/١
[١٣] المصدر نفسه : ٧٢/٢
[١٤] المصدر نفسه : ٢/ ٢٥٠
[١٥] المصدر نفسه : ٢٩٠/١

ربي سيهدين) (الشعراء : ٦٢) حالاً " [١٦] وفضلاً على الالفاظ السابقة فقد استعمل جملاً اخرى للتعبير عن رفضه او تضعيفه لتوجيهات النحويين للمسائل النحوية التي يتناولها بالشرح والتحليل ، ومن تلك الجمل :

- **(وهو تكلف)**

وقد ذكر هذه الجملة عند شرحه لبيت من الألفية يتعلق بالحال الجامدة ، إذ قال " ويفهم منه انها تقع جامدة في مواضع اخرى بعلة ، وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير ، وقد بينتها كلها ، وزعم ابنه ان الجميع مؤول بالمشتق وهو تكلف " [١٧] .

- **(وفيه نظر)**

لقد ذكرها في اكثر من موضع في هذا الكتاب ، ومن ذلك ما ورد في تعقيبه على تعريف ابن مالك للحال قائلاً : " وفي هذا الحد نظر ، لان النصب حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور متوقف على الحد ... " [١٨] .

- **(وهو رديء)**

وردت هذه الجملة في كلامه عن تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فقد قال : " وشذ قول بعضهم (قال فلانة) ، وهو رديء لا ينقاس " [١٩] .

- **(ليس بمرضي)**

فقد اوردها في اثناء تعقيبه على رأي الفراء في قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكري بشر

إذ قال : " وتجوز في هذا عند الفراء لاجازته (الضارب زيد) وليس بمرضي "[٢٠] .

- **(وهذا مردود)**

وردت هذه الجملة في حديثه عن إعراب الوصف المركب مع الأعداد المعطوفة ، إذ قال : " وزعم بعضهم انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود ، لأنه لا دليل حينئذ على ان هذين الأسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الاول "[٢١].

---

[١٦] المصدر نفسه : ٢/ ١٠٣ ، وينظر : ١٠١/١ ، ٨٢،٨٦/٢

[١٧] المصدر نفسه : ٢/ ٨١

[١٨] المصدر نفسه : ٧٨/٢ ، وينظر : ٦٤/١ ، ١٠/٢ ، ٧٩

[١٩] المصدر نفسه : ٣٥٦/١

[٢٠] المصدر نفسه : ٣٧/٣

[٢١] المصدر نفسه : ٣/ ٢٢٦

- **(وليس بلازم)**

وقد ذكرها عند مناقشته لمسألة العطف على الضمير المخفوض ، قائلاً : " ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض ، الا باعادة الخافض حلافاً كان او اسماً ، نحو : (فقال لها وللأرض) (فصلت : ١١) (قالوا نعبد إلهك واله ابائك) (البقرة : ١٣٣) ، وليس بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين " [٢٢]

- **(ويرده النظر)**

وقد جاءت هذه الجملة في تعقيبه على رأي البصريين في وجوب اضافة الاسم الى اللقب اذا كانا مفردين ، اذ قال : " وان كانا مفردين كـ (سعيد كرز) جاز ذلك ووجه آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثاني ، وجمهور البصريين يوجب هذا ويرده النظر " [٢٣] .

٢-إسلوبه في النقد :

عندما نتأمل ملياً الآراء النقدية لابن هشام في هذا الكتاب نرى انه لم يتبع اسلوباً واحداً في عرضه لتلك الاراء ، وانما كانت طرائقه متعددة ومتنوعة ، ومن ابرز الطرائق التي استعملها ما يأتي :

أ- الترجيح والتضعيف :

وهو إحدى الطرائق التي استعملها في نقده للآراء النحوية ، فهو كثيراً ما كان يعرض رأيين أو أكثر في المسألة التي يتناولها بالشرح ، وبعد مناقشته لتلك الاراء يذكر موقفه منها مرجحا او مضعفا ، وهو في كل ذلك يستند على حجج نقلية أو عقلية ، ومن المسائل التي يتضح فيها ترجيحه لرأي على آخر أو على عدة آراء على سبيل المثال ، مسألة (حكم سوى في الاستثناء) ، إذ ذكر آراء عدد من النحاة قائلا : " قال الزجاج وابن مالك : سوى كغير معنى واعرابا ، ويؤيدهما حكاية الفراء (أتاني سواك) ، وقال سيبويه والجمهور : هي ظرف بدليل وصل الموصول بها ، كـ (جاء الذي سواك) قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر ، وقال الرماني والعكيري : تستعمل ظرفا غالبا ، وكغير قليلا ، والى هذا اذهب "[٢٤] ، ومن قوله هذا يتبينانه رجح رأي الرماني والعكيري على الاراء الاخرى ، وهذا الرأي قريب من راي الكوفيين الذين ذهبوا فيه

---

[٢٢] المصدر نفسه : ٦١/١

[٢٣] المصدر نفسه : ١/ ٩٤

[٢٤] المصدر نفسه : ٢/ ٧٠-٧٢

الى ان (سوى) تكون اسما وظرفاً [٢٥] ومسألة (حذف المعمول في بابي (ظن وكان) ، فقد قال في معرض شرحه لهذه المسألة : " وقيل : في باب (ظن) و (كان) يضمر مقدما ، وقيل : " يظهر ، وقيل : يحذف وهو الصحيح ، لانه حذف لدليل " [٢٦] ، وثمة مسائل اخرى [٢٧] يتبين فيها ترجيح ابن هشام لرأي على غيره من الاراء .

أما المسائل التي وقف فيها مضعفا لرأي من دون غيره من الاراء ، فقد وردت في مواضع متعددة من هذا الكتاب ، ومن هذه المسائل مثلا ، مسألة (حذف نون الوقاية واثباتها مع (ليت ولعل) ، إذ قال : " فالحذف نحو (لعلي أبلغ الاسباب) (غافر : ٣٦) أكثر من الاثبات ... وهو اكثر من (ليتني) وغلط ابن الناظم فجعل (ليتني) نادرا ، و (لعلني) ضرورة " [٢٨]. ومسألة (دخول همزة الاستفهام على (لا) فقد قال عند شرحه لهذه المسألة : " واذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يتغير الحكم ، ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما كقوله :

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد

وهو قليل ، حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع " [٢٩] وهناك مسائل اخرى [٣٠] كان فيها ابن هشام مضعفا لراي من الاراء التي يعرضها عند مناقشته لتلك المسائل .

ب – الموازنة بين الاراء

اتبع ابن هشام اسلوب الموازنة بين الاراء ، اذ كان يعمد الى ذكر اراء النحويين والتعقيب عليها ، ومن ثم يعرض موقفه منها ، ويظهر هذا الاسلوب جليا في شرحه لعدد من المسائل ، ومنها مسألة (تقديم معمول خبر (كان واخواتها) على اسمها) ، اذ قال عند شرحه لهذه المسألة : " ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان ظرفا او مجرورا ، نحو (كان عند ، او في المسجد زيد معتكفا) فان لم يكن احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا ، والكوفيون يجيزون مطلقا ، وفصل ابن السراج والفارسي وابن عصفور فأجازوه ان تقدم الخبر معه ، نحو (كان طعامك اكلا زيد) ومنعوه ان تقدم وحده ، نحو (كان طعامك زيد اكلا)...؟ [٣١] ومسألة (

---

[٢٥] ينظر : الانصاف في مسائل الاخلاف : ٢٩٤/١
[٢٦] أوضح المسالك :٣/٢
[٢٧] ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٥٤ ، ٣٨٨ ، ١٢/٢ ،١٣، ٦٩، ٨٨، ٢٢٢ ، ٢٢/٣ / ٥٧ ، ١٩٠
[٢٨] المصدر نفسه : ٨٢/١
[٢٩] المصدر نفسه : ٢٩١/١-٢٩٢
[٣٠] ينظر المصدر نفسه : ٦٣/١ ،٦٤ ، ٣٥٦ ، ١٠/٢ ،٣، ٢٧٩،١٠٣،٦١/٧٩، ٣٧، ١٩٠
[٣١] المصدر نفسه : ١٧٤/١ -١٧٥

تقديم خبر كان واخواتها عليها) فقد قال لي في اثناء مناقشته لهذه المسألة : " وتقديم اخبارهن جائزة ، بدليل (أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون) (سبأ : ٥٠) ، (وأنفسهم كانوا يظلمون) (الاعراف : ١٧٧) الا خبر (دام) اتفاقا ، وليس عند جمهور البصريين ، قاسوها على (عسى) واحتج المجيز بنحو قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) (هود : ٨) ، وأجيب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ، واذا نفي الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقا ، نحو (قائما كان زيد) ويمتنع التقديم على (ما) عند البصريين والفراء ، واجازه بقية الكوفيين ، وخص ابن كيسان المنع بغير زوال وأخواتها ، لان نفيها ايجاب ، وعمم الفراء المنع في حروف النفي " [٣٢] .

وثمة مسائل توزعت على مواضع متعددة من هذا الكتاب[٣٣]

جـ . النقد المباشر :

ومن طرائق النقد التي برزت في نقده لاراء النحويين هو النقد المباشر ، ويعني انه كان في كثير من الاحيان يذكر الراي المؤاخذ عليه من دون ان يذكر اراء اخرى ، ونجد ذلك واضحا في عدد من المسائل النحوية التي تعرض لشرحها ، ومن هذه المسائل ، مسألة (مجيء (لو) فاصلا في الكلام) ، اذ قال عند مناقشته لهذه المسألة : " ولم يذكر (لو) في الفواصل الا قليلا من النحويين ، وقول ابن الناظم (ان الفصل بها قليل) وهم منه عن ابيه "[٣٤] ومسألة (شروط الجملة التي تقع حالا) ، فقد قال عند تعرضه لذكر هذه الشروط : " أحدهما : كونها خبرية ، وغلط من قال في قوله : اطلب ولا تضجر من مطلب ، أن (لا) ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) (النساء : ٣٦) " [٣٥] وكذلك مسألة (حذف المتعجب منه في (أفْعل به) .

إذ قال في كلامه عن هذه المسألة : " إن كان افعل معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ، نحو (أسمع بهم وأبصر) (مريم : ٣٨) ، وأما قوله :

حميدا وإن يستغن يوما فأجدر

---

[٣٢] المصدر نفسه : ١/ ١٧٢ – ١٧٣

[٣٣] ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ١٢ ، ٧٢

[٣٤] المصدر نفسه : ١/ ٢٦٨

[٣٥] المصدر نفسه : ٢/ ١٠٣

أي : به ، فشاذ " [36]

٣. الأسس التي اعتمدها في نقده :

ان المتتبع بدقة لاراء ابن هشام النقدية يجد انه قد اتبع منهجا علميا دقيقا فيها ، ذلك انه لم يكن جاريا على هواه في تلك الاراء ، بل كان يستند في ترجيحه او تضعيفه لرأي من الاراء على أسس ، ومن أهم هذه الاسس ما يأتي :

أ – السماع :

وهو أحد الاصول التي يقوم عليها النحو ، لان النحويين يعتمدون عليه في استنباط القواعد والاحكام النحوية ، وقد استعان به ابن هشام عند توجيهه لعدد من المسائل ، ونقده لاراء النحويين فيها ، ومن تلك المسائل ، مسألة (رفع جواب الشرط المسبوق بماض أو مضارع منفي بـ (لم) .

فهو يرى ان رفع الجواب المسبوق بماض او مضارع منفي بـ (لم) قوي ، وان رفعه في غير ذلك ضعيف ، وقد استند في رأيه هذا على السماع ، ولا سيما ما جاء في الشعر ، ويتضح ذلك في قوله : " ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفي بـ (لم) قوي ، كقوله :

وأن اتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حرم

ونحو (ان لم تقم أقوم) ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف كقوله :

ومن يأتها لا يضيرها "[37]

ومسألة (شروط العطف بـ (لا)) ، فقد قال في اثناء عرضه لاراء عدد من النحويين هذه الشروط : " وقال الزجاجي : وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز (جاءني زيد لا عمرو) ، ويرده قوله :

عقاب تنوفى لا عقاب القواعل " [38]

وهناك مسائل أخرى اعتمد فيها السماع في توجيهه للمسائل النحوية ، ونقده لاراء النحاة فيها ، توزعت على مواضع متعددة من هذا الكتاب [39]

ب . القياس :

---

[36] المصدر نفسه : ٢/ ٢٧٢

[37] المصدر نفسه : ٣/ ١٩٠ – ١٩٢

[38] المصدر نفسه : ٣/ ٥٧

[39] المصدر نفسه : ٢/ ٨٦ ، ١٠١ ، ١٧٣ ، ٦١/٣

يعد القياس الركن الاساس الذي قامت عليه الدراسات النحوية ، لذلك اعتمد النحويون عليه في تقعيد قواعدهم ولأهميته هذه فقد جعله ابن هشام وسيلة يدعم بها ما يذهب اليه من احكام نقدية ، ويظهر ذلك جليا في عدة مسائل ، ومنها مسألة (أقسام الضمير المستتر) ، اذ قال بعد ان ذكر ان هذا الضمير ينقسم على قسمين : مستتر وجوبا ، ومستتر جوازا " هذا التقسيم تقسيم ابن مالك ، وابن يعيشوغيرهما ، وفيه نظر ، اذ الاستتار في نحو (زيد قام) واجب ، فانه لا يقال (قام هو) على الفاعليه ، واما (زيد قام ابوه) أو (ما قام الا هو) فتركيب اخر ، والتحقيق ان يقال : يقال : ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كأقوم والى ما يرفعه وغيره كقام "[40] ومسألة (المصادر المثناة التي معناها التكرار) ، فبعد ان ذكر القولين الاتيين :

ضربا هذاذيك وطعنا وخضا

دواليك حتى كلنا غير لابس

قال " وتجويز سيبويه في (هذاذيك) وفي (دواليك) الحالية تقدبر نفعله متداولين ، وهاذين ، اي : مسرعين ضعيف للتعريف ، ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا " [41]

جـ - النظر :

وهو احد الاسس التي اعتمدها ابن هشام في نقده لاراء النحويين ، ومن المسائل التي يتبين فيها اعتماده على هذا الاساس ، مسألة (إعراب الاسم واللقب اذا كانا مفردين او مضافين او احدهما مفرد والاخر مركب) ، اذ قال عند شرحه لهذه المسألة : " ان كان اللقب وما قبله مضافين كـ (عبد الله زين العابدين) أو كان الاول مفرداً والثاني مضافاً كـ (زيد زين العابدين) او كانا بالعكس كـ (عبد الله كرز) اتبعت الثاني للأول : أما بدلاً ، أو عطف بيان ، او قطعته عن التبعية : إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، وان كانا مفردين كـ (سعيد كرز) جاز ذلك ووجه آخر ويرده النظر " [42] .

المبحث الثاني

مجالات نقده

---

[40] المصدر نفسه : ١/٦٤

[41] المصدر نفسه : ١/ ٩٤

[42] المصدر نفسه : ١/ ٩٤

تطرق ابن هشام في كتابه هذا الى نقد آراء النحويين في مسائل متعددة تتعلق بالأسماء والافعال والحروف ، وسنتناول في هذا المبحث عدداً من تلك المسائل ، ذلك أن المجال لا يتسع لذكرها جميعاً ، ومنها ما يلي :

- **مسألة (توكيد النكرة) :**

اختلف النحويون في هذه المسألة ، فالبصريون يرون أن النكرة لا يجوز توكيدها ، أما الكوفيون فيذهبون الى جواز توكيدها اذا افادت [٤٣] ، ولكل منهم حجته في ذلك فقد ذكر ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) أن حجة البصريين في منع توكيد النكرة تأتي من وجهين ، أحدهما : أن التوكيد كالوصف والفاضه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة ، والاخر : ان النكرة لا تثبت لها في النفس عين يحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة ، أما حجة الكوفيين فتأتي من ان توكيد النكرة قد ورد في الشعر [٤٤] .

وقد تعرض ابن هشام لهذه المسألة عند شرحه لموضوع النكرة ، قائلاً : " واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وان افاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح " [٤٥] .

ويتضح من قوله انه يصحح رأي الكوفيين ويختاره ، في حين انه لم يصرح برأي البصريين ، وانما اكتفى بالاشارة اليه عندما قال (واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق) .

- مسألة (متعلق الخبر إذا كان شبه جملة)

الخبر في الاصل يكون مفرداً ، نحو : (محمد ناجح) ، وقد يأتي جملة ، فعلية ، نحو : (محمد نجح اخوه) ، أو جملة من ظرف ، نحو : (محمد عندك) ، أو جار ومجرور نحو ، : (محمد في الدار) .

وقد اختلف النحويون في متعلق الخبر اذا كان شبه جملة ، فذهب بعضهم الى ان متعلقه المبتدأ [٤٦] ، في حين قال جمهور النحاة انم تعلقه محذوف الا انهم اختلفوا في الراجح ، فقسم منهم يرى انه من قبيل الخبر بالمفرد ، وان كلاً منهم متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ، وتقديره : (كائن او مستقر عندك او في الدار) [٤٧] .

---

[٤٣] ينظر : المفصل في علم العربية : ١٤٧/١ ، والانصاف في مسائل الاخلاق : ٤٥١/٢

[٤٤] ينظر : الاصول في النحو : ١/ ٣٩٥

[٤٥] اوضح المسالك :٢٢/٣

[٤٦] ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٥٤/٢

[٤٧] ينظر : الأصول في النحو : ٦٣/١ ، شرح المفصل : ٩٠٠/١، شرح ابن عقيل : ١٩٨/١

وقسم آخر يرى أنه من قبيل الفعل ، وتقديره : (كان او استقر عندك او في الدار) [48] .

أما ابن هشام فقد تطرق لذلك ، عندما قال " والصحيح ان الخبر في الحقيقة متعلقه المحذوف وان تقديره : كائن او مستقر لا كان او استقر " [49]

ويتضح لنا من قوله أنه كان رافضاً للرأي القائل بان متعلق الخبر هو المبتدأ ومرجحاً رأي الجمهور في انم تعلقه محذوف ، وان هذا المحذوف هو اسم فاعل ، وليس فعل .

ولا بد من القول أن ما ذهب اليه ابن هشام في ترجيحه لرأي على آخر في هذه المسألة ، لا يخلو من نظر ، وذلك ان كل رأي من هذه الاراء لابد ان يكون اصحابه قد نظروا الى جهة لم ينظر اليها غيرهم ، او انهم استندوا على اصل صحيح [50] من الرأي الذي ذهبوا اليه .

- **مسألة (أصل فُلُ)**

(فُلُ) من الاسماء التي تلازم النداء ، ولا تخرج عنه وهو عند جمهور النحويين كناية عن نكرة من يعقل ، أي بمعنى رجل وأمراة [51]، ويرى عدد منهم انه كناية عن علم مَنْ يعقل ، أي بمعنى زيد وهند ونحوهما .

وقد صرح ابن هشام باسم واحد منهم ، وهو ابن مالك ، فرد عليه بأن ذلك وهم منه ، والصواب ان اصل (فُلُ) هو " فلان ، وانه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله :

دَرَسَ المنا بمتالعٍ فأبان [52]

أي : درس المنازل " [53]

ويبدو ان ابن هشام قد جانب الصواب في رده على ابن مالك ، ذلك أن ابن مالك لم يذكر ذلك صراحة ، بل قال : " خصوا بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره ... فمن ذلك قولهم للرجل: (يا فُلُ) بمعنى يا فلان " [54] ، ويؤيد ذلك ما ذكره الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) في قوله : " والحق أنّ ما قاله ابن مالك مبني على ان اصل (فُلُ وفُلُة) فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين " [55] ، وقد صرح بذلك ، ولا وهم الا على قول ابن عصفور ، فانه لا يقول : ان اصلهما فلان وفلانة "

---

[48] ينظر : شرح التصريح : ١ / ١٦٦

[49] أوضح المسالك : ١٤٢/١

[50] ينظر : شرح التصريح : ٢٦٦/١

[51] ينظر : الكتاب : ٣٣٣/١ ، والمقتضب : ٢٣٥/٤

[52] قائله لبيد : ديوانه :١٢٨

[53] أوضح المسالك : ٩٢/٢-٩٤

[54] شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٣٢٩

[55] ينظر : همع الهوامع : ١٧٧/١

[56] ومما تقدم يتأكد ان ابن مالك لم يكن واهماً كما قال ابن هشام ، وانما الواهم هو ابن عصفور [57] .

- **مسألة (ترقيم الأسم في غير النداء)**

قسم النحويون الترقيم على ثلاثة أوجه :

الأول : ترقيم النداء ، والثاني : ترقيم التصغير ، والثالث : ترقيم ما يجوز حذفه لضرورة الشعر في غير النداء [58] .

وقد ذهب النحويون في الوجه الثالث مذهبين ، أحدهما : مذهب سيبويه الذي يرى فيه أنه يجوز اقامة هذا الترقيم على اللغتين المعروفتين في ترقيم المنادى ، أي(لغة من ينتظر ، ولغة مَن لا ينتظر) ، وبذلك قال جمهور النحويين [59] .

والآخر : مذهب المبرد الذي قال فيه أنه لا يجوز ترقيم غيرالمنادى الا على لغة من لا ينتظر (٧٠) ، ذلك " انه حذف في غير النداء والمحذوف في غير النداء يجري آخره بالأعراب كيد وبابه " [60] .

وقد ردً ابن هشام على المبرد قائلاً : " ولا يمتنع على لفة مَنْ ينتظر المحذوف خلافاً للمبرد بدليل :

وأضحتْ منك شاسعة أماما [61]

حيث رقَم الاسم في غير النداء ومع ذلك جاء به على لغة من ينتظر فابقى اخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله ، ولولا انتظار المحذوف لاجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه "[62] ، ومن الشواهد على ذلك ايضاً قول زهير بن ابي سلمى : [63]

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا

أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

---

[56] شرح التصريح : ٢/ ١٧٩

[57] ينظر : المقرب :٢٠١/٢

[58] ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٤٠/١ – ١٤٣

[59] ينظر : شرح الكافية : ٣٩٥/١

[60] شرح جميل الزجاجي : ٥٧١/٢

[61] ورد في الكتاب : ٣٤٣/١

[62] اوضح المسالك : ١١٠/٢

[63] ينظر : ديوانه :٢١٤

أراد : عكرمة .

ومن ذلك تتضح صحة كلام ابن هشام ، ذلك ان قول المبرد مردود بما ذكر من الشواهد .

- **مسألة (تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر)**

الأصل في الحال أن تتاخر عن صاحبها ، ويجوز تقديمها عليه الا ان التقديم يمتنع اذا كانت هناك اسباب [64] ، ومن هذه الاسباب ان يأتي صاحب الحال مجروراً بحرف الجر ، نحو : مررت بهند جالسة ، اذ ذهب كثير من النحويين الى انه لا يجوز : مررت جالسة بهند [65] ، وخالف بذلك ابو علي الفارسي ، وابن كيسان وابن مالك فاجازوه [66] وقد زعم ابن هشام ان ابن الناظم ذهب الى ذلك ، قائلاً وهو الصحيح مستشهداً بقوله تعالى : ((وما ارسلناك الا كافة للناس)) (سبأ : ٢٨) ، وقول الشاعر :

تسليت طراً عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي [67]

وقال راداً على قول ابن الناظم : " الحق ان البيت ضرورة وان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث ويلزمه تقديم الحال المحصورة وتعدي ارسل باللام ، والأول ممتنع والثاني خلاف الأكثر " [68]

واذا ما رجعنا الى كتاب ابن الناظم ، نجد أنه أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ، واستشهد على ذلك بأبيات متعددة [69] ومنها البيت الذي ذكره ابن هشام غير انه لم يتعرض للآية السابقة .

ومما سبق يتبين لنا أن ابن هشام كان واهما فيما ذهب اليه .

وثمة مسائل أخرى توزعت على مواضع متعددة من كتابه [70] ، وقد سلط البحث على بعض منها ولا يكاد يخرج غيرها على المنهج الذي بيناه في البحث فقد اكتفينا بهذه النماذج لتكون اساساً لما بقي من هذه المسائل ، ولعل ما عرضه هذا البحث فيه الكثير من الفوائد التي ترسم لنا

---

[64] ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٤٢٥ – ٤٢٦

[65] ينظر : همع الهوامع : ٢٤١/١

[66] ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٢٤٩

[67] ورد في شرح ابن الناظم : ٣٢٤ ، و همع الهوامع :٢٤١/١

[68] أوضح المسالك : ٩٠/٢

[69] ينظر : شرح ابن الناظم : ٣٢٣ – ٣٢٤

[70] ينظر : أوضح المسالك : ٨٢/١ ، ٩٤ ، ١٤٢ ، ٢٦٨، ٣٥٦ ، ٣١/٢ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١٠١ ، ٢٢٢ ، ٢٥٠ ، ٣٧/٣ ، ٥٧ ، ١٩٠

طريق ابن هشام في نقده والاسس التي اعتمد عليها في كتابه (أوضح المسالك الى الفية ابن مالك) .

الخاتمة

بعد حمد الله والثناء عليه وشكره على ما هدانا اليه ، لابد من ان نلخص أهم النتائج التي توصلنا اليها في هذا البحث ، وهي ما يأتي :

- كان منهج ابن هشام في النقد متعدد الصور ، ومن ذلك مثلاً انه كان في بعض الاحيان يصرح بأسماء من يتعرض لأرائهم بالنقد ،و في احيان اخرى كان يذكر الاراء وينتقدها من دون التصريح بالاسماء ، وانما يكتفي بالقول : (قال جماعة ، وذهب قوم) .
- استعمل مصطلحات متعددة في نقده لاراء النحاة ، فمنها ما يدل على القبول والاستحسان، ومنها ما يدل على الرفض والتضعيف .
- اتخذ اسلوباً علميا محكماً في نقده ، اذ كانت اغلب احكامه موضوعية ، فلم يتبع هوى النفس فيها ، بل كان مستنداً على اسس ، ومن اهم تلك الاسس القياس والسماع والنظر
- كانت كثير من احكامه واضحة وشاملة لا يشوبها غموض ولا يعتريها نقد .

نسأل الله ان نكون قد وفقنا في بيان المقصود من البحث .. والله الموفق

المصادر و المراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق :د. مصطفى أحمد النحاس ، مطبعة المدني ، مصر ، ط ١ / ١٩٨٧ م
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- الانصاف في مسائل الاخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الانباري(ت٥٧٧هـ). تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت ، ١٩٨٧ م .
- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ابو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، بيروت – لبنان ، ط٦،١٩٨٠م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار الكتب المصرية ، ١٩٦٢ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق : احسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢ م .
- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .
- شرح ابن الناظم ، ابو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك .تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل . بيروت (د . ت)
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الازهري ، (ت ٩٠٥ هـ) مطبوع في حاشية ياسين ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧ م .
- شرح الكافية ، محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) . تحقيق : د.محمد عبد النبي عبد المجيد ، دار البيان ، مصر ، ط١ ، ١٩٨٧ م .

- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين بن مالك (ت ٦٧١ هـ) . تحقيق : د.عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون ، ط١، ١٩٨٢ م .
- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش . (ت ٦٤٣ هـ) عالم الكتب ، بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة ، (د . ت)
- الكتاب ، ابو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- لسان العرب ، جمال الدين بن منظور (ت ٧١١ هـ) دار صادر – بيروت ، ط١، ١٩٦٨م
- المفصَّل في علم العربية ، ابو القاسم محمد بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، دارالجيل – بيروت (د.ت)
- المقتضب ، ابو العباس محمد بن يزيد المفرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، ١٩٦٣ م .
- المقرب ، علي لن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .
- النقد الادبي ، احمد امين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٨٣ م .
- النقد عند اللغويين في القرن الثاني ، سنية احمد محمد ، دار الرسالة ، بغداد ، ١٩٧٧ م .
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ، د. نعمة رحيم العزاوي ، وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٨٧ م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ابو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية – الكويت ، ط١ ، ١٩٨٧م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، ابو الفضل جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تصحيح : محمد بدر الدين الغساني ، دار المعرفة – بيروت (د.ت)
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦ هـ) تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، وعلي محمد البحاري ، دار العلم – بيروت ، ١٩٦٥ م .